

المصدر: الحياة

التاريخ: ٣٠ اغسطس ٢٠٠٥

تويني تبلغ «رسمياً» بوجود اسمه على لائحة المستهدفين وميليس قد يطلب أسبوعين لبنان: هاجس الاغتيالات والخوف من التقرير

كبيروت، باريس

ارتفعت حمى التعليقات والمواقف المحلية المحيطة بالتقرير النهائي لرئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الحكومة السابق الشهيد رفيق الحريري ديتليف ميليس الذي على رغم سرية أخذ يخضع للتجاذب الداخلي، بين اطراف تهاجم القاضي الألماني وأخرى تدعو الى عدم استباق النتائج. وشمل السجل اللبناني مسألة إحالة الملف الى اطار قضائي دولي او إبقائه في يد القضاء اللبناني.

وفيما يصاحب الأجواء المشدودة في لبنان تصاعد المخاوف من مزيد من الاغتيالات في لبنان مع اقتراب تقرير ميليس، أعلن النائب جبران تويني الموجود في باريس ان خبر تلقيه تحذيراً من الاغتيال، الذي نشرته «الحياة» امس، صحيح. وأشار الى انه تلقى في شكل رسمي معلومات من المسؤولين اللبنانيين عن مصادر لجنة التحقيق الدولية أن «هناك لائحة (اغتيالات) واسمي موجود على رأسها».

وعلمت «الحياة» ان تويني تلقى التحذير في الأسبوع الأول من شهر آب (اغسطس) الحالي، وأنه نقل إليه على ورقة رسمية مطبوع عليها اسم الأمم المتحدة. وتشير الى انه «استناداً الى مصدر شديد الثقة جرى اختباره وثبت انه يمكن الوثوق به نعلمكم ان هناك لائحة بأشخاص مستهدفين انتم منهم. عليكم اخذ الحيطة». وأفادت المعلومات ان هذه الورقة ارسلت من ميليس وأن جهات لبنانية سلمتها الى تويني. (راجع ص5)

ورجحت مصادر دبلوماسية غربية لـ «الحياة» ان يقدم ميليس تقريره عن نتائج التحقيق في اول شهر تشرين الأول (اكتوبر)، مما يعني انه قد يكتفي بطلب تحديد المهلة الأولى التي اعطيت له لإنجاز التحقيق، والتي تنتهي منتصف الشهر المقبل، اسبوعين فقط.

وأعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك امس ان «الكثير لا يزال مطلوباً لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي الرقم 1559 و 1595 (التحقيق الدولي) و1614 لتطبيق في شكل كامل». وأشار الى ان «التطورات في لبنان والمنطقة، تمثل لسورية، اذا عرفت كيف تستفيد مناسبة لإعادة انشاء علاقاتها مع لبنان على اسس جديدة والإقبال على التغييرات التي يترقبها منها العالم والمنطقة، التي تشهد تحولاً...».

وكان رئيس الجمهورية اميل لحود أكد حرصه على «اسراع لجنة التحقيق الدولية في انجاز مهمتها»، معتبراً ان «التقويم الدقيق لعمل اللجنة يكون من خلال تقريرها النهائي الذي يضع حداً للتكهنات والتفسيرات التي تزايدت خلال الأسابيع الماضية... وكانت موضع استغلال داخلي غير مقبول». ودعا الى «عدم المراهنه على تطورات قد تحصل او قد لا تحصل».

وبعدما كان نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان قال ان اسرائيليين يعاونون ميليس، ثم عاد عن كلامه، قال النائب السابق نجاح واكيم المعارض الشرس للحريري ولخلفه النائب سعد الحريري ان ميليس لن يكشف الحقيقة وسيكون تقريره «كتقرير خبراء الأمم المتحدة في العراق وسيلة تستخدمها واشنطن لممارسة ضغوطها لمصلحة مشروعها ومصلحة اسرائيل». لكن النائب جبران تويني رأى ان «الجهات التي يمكن ان تتضرر من كشف الحقيقة في اغتيال الحريري تحاول احداث اضطراب أمني، والتقرير يبدو انه توصل الى استنتاجات واضحة ولذلك نلاحظ انه يتعرض لحملة تشكيك مدروسة في اطار التهويل، من جهات مدسوسة».

أما رئيس حزب الكتائب المؤيد للرئيس لحود كريم بقرادوني فدعا ميليس «الى استجواب الذين اكدوا عن خطأ ان الانفجار (الذي نفذ في جريمة الاغتيال) حصل تحت الأرض...» ونصحه بالابتعاد عن الاتهامات السياسية.

ودعا وزير التربية خالد قباني، لمناسبة الحديث عن احتمال اقتراح محكمة دولية لمحاكمة المتهمين بالجريمة، الى عدم التشكيك بالقضاء اللبناني. ودافع وزير العدل شارل رزق عن القضاء اللبناني وقال انه يفضل بقاء الملف في عهدة القضاء اللبناني من دون ان يقفل الباب على احتمال الذهاب الى القضاء الدولي. وقال: «التحقيق اللبناني كان القاعدة التي بنى عليها ميليس تحقيقاته ولم يستطع التقدم لولا العمل الذي قام به المحقق اللبناني». إلا ان تويني فضل ان يرسل مجلس الأمن القضية الى محكمة لاهاي او محكمة دولية.